كوندرز يدعو لإسراع بنك أدلة سوريا ودعمه مالياً

دعى الوزير كوندرز (وزير الخارجية) يوم الخميس أكثر من 60 دولة للمساهمة مالياً في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بأدلة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في سوريا. وفعل الوزير ذلك في لاهاي أثناء افتتاح مؤتمر دولي ينظر فيه 200 خبير من هولندا ومن الخارج في أمر إنشاء بنك الأدلة.

في السنوات الست الماضية تم بالفعل جمع الكثير من الأدلة على جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الصراع في سوريا. ومن المهم حفظ قطع الألغاز هذه مركزياً واختبار صلاحيتها في دعوى قضائية. ويقول كوندرز: "إن قاعدة البيانات ستكون مركزاً لجمع الأدلة على الجرائم المروعة التي تم ارتكابها في سوريا، وتجعل محاكمة المتهمين بارتكابها أقرب خطوة".

"يجب علينا الآن أن نمضي قدماً. إن هذا الوضع يدفعنا، حتى لو ظل الصراع مستمراً، للتصدي للإفلات من العقاب في سوريا. ويقول الوزير إذا عمل بنك الأدلة جيداً سيؤدي ذلك لتسريع المحاكمة في نهاية المطاف".

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر العام الماضي إنشاء قاعدة البيانات. وأيدت 105 دولة هذا القرار. "الآن علينا أن نجد ما يكفي من الموارد لكي نضمن أن يتمكن فريق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) من العمل بسرعة"، على حد تعبير الوزير.

وقد حولت هولندا وبعض الدول الاخرى بالفعل مساهمة. وأعرب كوندرز عن أمله في أن تتبع بلدان أخرى. وقامت هولندا وليختنشتاين الأسبوع الماضي بتنظيم اجتماع في جنيف تعهدت فيه دول أيضاً بتقديم الدعم المالي.

ويقول كوندرز: "في سوريا يجب أن تكون الكلمة الأخيرة للقانون. وإنشاء بنك الأدلة هو نقطة إضاءة توجد حاجة ملحة لها في الوضع المظلم في سوريا. وبدعم من المجتمع الدولي يمكن إظهار الحقيقة بأفضل قدر ممكن، ويمكن استدعاء الجناة لمحاسبتهم على أفعالهم".

تنظم هولندا اجتماعاً للخبراء بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويوجد في الاجتماع أيضاً ممثلين من المنظمات السورية التي تجمع الأدلة. وقام كوندرز بشكرهم على عملهم الشجاع الذي يخاطرون فيه كثيراً بحياتهم. ويشارك في المؤتمر عدا ذلك خبراء من المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي يوجد مقرها في لاهاي.